تلهي الاضطهاد ، وتعتبهما الحقد وتكران الجميل لانهما كانت امرأتين، ولكن اذا اختفت الكواكب فهل ينكر ما مضى من عهدها الوضاء ؟

وبينما انا اجوس خلال المدافن المقفرة في مدينة طيبه الوديع جعلت أفكر في الغرور الانساني وما في شئون هذا العالم من العجائب

أن الذين بغوا في الارض قد صادفوا اجزاءهم من جنس ما عملوا ، فاني لا اجد بمدينة طيبة الخالدة الآن في هذه الليلة المعتدلة الطقس الصافية الاديم ، بين تلك المقابر الملكية البديعة ، الا طيور الليل، تمزق بصياحها جلال السكون الضارب اطنابه في تلك النواحي

طيبه في سنة ١٩٢٠ قدريه حسين

الوقت المدني

الوقت المدني العام

لكل امة من الامم المتمدنة خط نصف نهار خاص تعول عليه في ضبط الوقت لتنظيم وتحديد اوقات شعائرها الدينية والمدنية لهذا اصبحت جميع الشعوب التي تسكن الاقطار المختلفة متباينة الاوقات . وقد رأت بعض الدول الكبرى ذات المصالح الخارجية ازالة هذا التباين لترتبط مصالحها بالامم الاخرى فعقدت لذلك مؤتمراً دولياً في واشنجتون سنة ١٨٨٦ كان قراره الاخير تنظيم الوقت وتوحيده باتخاذ ساعة رسمية يعول عليها في سائر الاعمال ويتم نفعها جميع الاقطار وقد اصطلح على تسمية هذا الوقت الرسمي (بالوقت المدني العام) المؤسس على تقسيم الكرة الارضية الى ٢٤ قسم متساوية كل منها ١٥ درجة اي ساعة مع اعتبارهم القسم الذي يقع فيه خط نصف النهار المار بجرينويش (في البلاد الانكليزية) مبدأ [illegible] الذي يجب ان جميع الاقسام الاخرى يجب ان تعين في كل وقت تبعاً للساعة التي يعينها خط نصف النهار المعتبر مبدأ معتمدين الساعات وانصافها فقط تاركين الدقائق وكسورها ليجتنب بقدر الامكان العمل بالساعات المحلية فتسير الاعمال بعد ذلك على طريقة عامة مرضية

وقد اتفقوا على تسمية بعض هذه الاقسام باسماء مخصوصة منها : وقت اوربا

الغربية اي ساعة جرينويش ووقت اوربا الوسطى اي ساعة واحدة شرقي جرينويش ووقت اوربا الشرقية اي ساعتين شرقي جرينويش

الوقت المدني العام في مصر

انهُ ابتداء من اول سبتمبر سنة ١٩٠٠ تقرر ان يطلق مدفع الظهيرة الذى تعول عليهِ الامة المصرية في تنظيم سير اعمالها الداخلية وشعائرها الدينية والمدنية على حساب وقت اوربا الشرقية اي (ساعتين شرقي جرينويش) عملاً بقرار مؤتمر واشنجتون السابق الذكر. وقد نشرت الحكومة قرارها بالجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ٢٠ اغسطس سنة ١٩٠٠ الموافق ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣١٨ وهذا نصهُ :

« ليكن معلوماً للعموم ان الوقت في القطر المصري سيوافق على الوقت المعروف بوقت اوربا الشرقية وذلك من اول سبتمبر سنة ١٩٠٠ فتصدر اشارة من مرصد العباسية عند الظهر المعادل للوقت المدني الوسطي على درجة ثلاثين من الطول الشرقي لمدينة جرينويش فيضبط الوقت في مصر على تلك الاشارة »

النتائج والساعات ازاء قرار الحكومة

حيث قد تقرر اتخاذ الوقت المدني العام زمناً رسمياً عوضاً عن الوقت المحلي لتنظيم سير اعمال الحكومة الخارجية لاحظتُ انهُ ينشأ عن ذلك خلل في اوقات العبادات بسبب الفرق بين الزمنين (المدني العام والمحلي) فحذفت هذا الفرق الذي هو (خمس دقائق وتسع ثوان) من اوقات الصلاة بالزمن الافرنجي المدونة في تقاويمها الرسمية لتصير تأدية اوقات الشعائر الدينية محددة بغاية الدقة والضبط على الزمن المحلي

ماذا جرى بعد ذلك — لعمري لقد مضى زهاء العشرين عاماً والنتائج الاصلية على حالتها الاولى بدون مراعاة ما طرأ على الوقت من التغيير

لقد يعجب المرء حينما يسمع ذلك ولهُ ان يعجب بعد ما يعلم ويتحقق ان اوقات الصلاة المدونة في هذه النتائج والساعات المشيرة على الوقت الرسمي غير متفقات لما بينهما من التباين. وبيان ذلك كما ترى : ان الفرق بين الزمنين (المدني العام والمحلي) خمس دقائق وتسع ثوان وذلك من تأخير اطلاق مدفع الظهر عن الزوال الحقيقي المحلي بهذا المقدار . لان مدفع الظهر كان يطلق سابقاً عند مرور الشمس بخط نصف النهار المحلي لغاية اغسطس سنة ١٩٠٠ اي عند مرور الشمس

بالدرجة ٥ ١٧ ١٥ ٣١ من الطول الشرقي لمدينة جرينويش وهو يعادل ساعتين وخمس دقائق وتسع ثوان قبل وقت جرينويش

اما من اول سبتمبر سنة ١٩٠٠ للآن فقد تقرر ان يطلق مدفع الظهيرة على ثلاثين درجة اي ساعتين فقط فيكون الفرق بين الزمنين ٥ ١٧ ١٥ وهي تساوي خمس دقائق وتسع ثوان . هذا ما دعا الحكومة لحذف هذا الفرق من الاوقات لتصير النتائج والساعات المضبوطة على هذا المدفع متفقات

وليتنبه الجمهور الى ان الساعة المضبوطة السير يجب انها تبين عند اطلاق هذا المدفع ساعة ١٢ دقيقة ٥ ثانية ٩ ولا ريب ان كل انسان عند سماعه هذا المدفع يجعل ساعتهُ ١٢ تماماً وليس من المألوف جعلها ساعة ١٢ دقيقة ٥ ثانية ٩ لذا يتحتم حذف هذه الزيادة من الاوقات عوضاً عن تكليف الجمهور يومياً بان يجعل ساعتهُ على ساعة ١٢ دقيقة ٥ ثانية ٩ وقت مدفع الظهر وذلك لا يكلف ارباب هذه النتائج سوى حذف هذا الفرق من اوقات الصلاة بالزمن الافرنجي المدونة بنتائجهم مرة واحدة ليريحوا انفسهم والجمهور من هذا العناء فينحسم الخلاف القائم والشك الحائم حول النتائج بعد ما تبين الغي من الرشد

اما اذا بقي هذا الفرق موجوداً في النتائج الاهلية المذكورة مع ضبط الجمهور ساعتهُ على هذا المدفع بعد علمهم بما فيهِ من التأخير معللين ذلك بتمكن الوقت فيكون هذا عيباً كبيراً وخطأ واقعاً مالهُ من دافع لما يترتب على ذلك من الخلل في اوقات العبادات كالصلاة والصوم لان الوقت محدود ومحسوب بغاية الدقة والضبط ويكون لتمكين هذا معناهُ الشك في الحساب وهذا ما لا يرضاهُ الفلكيون لانفسهم ولا يقول بهِ احد

ما يجب على الفلكيين

بعد هذا البيان يحسن بالمصريين عموماً والفلكيين منها خصوصاً ان يعيروا هذه المسئلة اهمية جانب الالتفات ليتداركوا ما فات بحذف هذه الزيادة من الاوقات لتسلم من العثرات فتسلك سبيل الرشاد لخدمة العباد محمود ناجي

محرر نتائج الحكومة والاوقات

بمصلحة المساحة